



قوانين جديدة تستهدف أصحاب العمل غير النزيهين

ستحمي القوانين الجديدة المهاجرين من الاستغلال في مكان العمل من خلال فرض عقوبات صارمة على سوء استخدام شروط التأشيرة لاستغلال العمال المهاجرين المؤقتين.

سوف تعمل القواعد المنصوص عليها في قانون تعزيز امتثال أصحاب العمل على ردع أصحاب العمل غير النزيهين من استخدام شروط تأشيرة الشخص، أو وضع الهجرة غير القانوني الخاص به، لاستغلاله في مكان العمل. تشمل العقوبات الجنائية السجن لمدة عامين و/أو غرامة قدرها 360 وحدة جزائية (حاليًا 118800 دولارًا). العقوبة المدنية هي غرامة قدرها 240 وحدة جزائية (حاليًا 79200 دولارًا).

وتغطي الإجراءات، التي ستبدأ بالسريان في 1 تموز/يوليو 2024، الأمور المرتبطة وكذلك غير المرتبطة بالعمل، والتي قد تنشأ في مكان العمل. يمكن أن يشمل ذلك حالات مثل الضغط على العامل لتسليم جواز سفره، أو قبول السكن غير اللائق، أو المشاركة في فعل جنسي غير مرغوب فيه، أو خرق قيود العمل المتعلقة بالتأشيرة. تنطبق القواعد الجديدة أيضًا في الحالات التي يتقاضى فيها العمال المهاجرون أجورًا أقل أو يهدد صاحب العمل بإلغاء تأشيرتهم (أصحاب العمل لا يمكنهم إلغاء التأشيرات).

فيما يلي بعض الأمثلة على السلوكيات في سلسلة توظيف العمال التي تستغل المهاجرين وتخالف القوانين.

صاحب العمل يستخدم وضع التأشيرة المؤقتة لاستغلالها

تستهدف إحدى القواعد الجديدة أصحاب العمل والجهات الأخرى المعنية بتوفير العمالة الذين يمارسون الضغط على حاملي التأشيرات المؤقتة لقبول ترتيبات العمل أو الموافقة عليها - باستخدام وضع التأشيرة المؤقتة بشكل فعال (أو أي تطلعات مستقبلية للحصول على تأشيرة) لاستغلالهم.

دراسة حالة فردية

نييتيا هي عاملة شابة في مجال تكنولوجيا المعلومات تمت كفالته للعمل في أستراليا. إنها متحمسة لإمكانية الحصول على إقامة دائمة في أستراليا في المستقبل. بعد وقت قصير من بدء وظيفتها الجديدة، يقوم مدير نييتيا بتوجيه تعليقات جنسية غير لائقة لها ويقوم بلمسها بطريقة غير مرغوب فيها عندما يتحدث إليها.

عندما لفتت نييتيا انتباه رئيسها إلى هذه المشكلة، قال إنها إذا تسببت في مشاكل له، فلن يكون لديها فرصة للحصول على تأشيرة دائمة. يُعدّ التحرش الجنسي مخالفاً للقانون، وبموجب الجرائم الجديدة، قد يواجه مدير نييتيا تهماً جنائية إضافية لاستخدام تأشيرة نييتيا بهدف استغلالها.

تستغل شركة تأجير العمالة المهاجرين غير الشرعيين

تستهدف إحدى القواعد الجديدة أصحاب العمل والجهات الأخرى المعنية بتوفير العمالة الذين يمارسون الضغط على حاملي التأشيرات المؤقتة لانتهاك شروط التأشيرة المتعلقة بالعمل.

دراسة حالة فردية

123 هي شركة لتأجير العمالة توفر العمال للشركات الخاصة بأعمال البستنة في جميع أنحاء أستراليا. سالي، التي انتهت صلاحية تأشيرتها السياحية، هي من بين العمال. تعلم الشركة أن سالي موجودة في أستراليا بدون تأشيرة صالحة ولكنها ترسلها للعمل على أي حال.

سرعان ما أدركت سالي أنها تحصل على أجر أقل من زملائها في العمل فاشتكت للشركة. أخبرتها الشركة أنه ما كان ينبغي لها أن تعمل أصلاً وهددتها بإبلاغ السلطات عنها إذا اشتكت.

تخالف شركة تأجير العمالة القانون أصلاً من خلال السماح لسالي بالعمل دون تأشيرة صالحة، ومن خلال دفع أجر أقل لها. وبموجب الإجراءات الجديدة، قد تواجه شركة تأجير العمالة تهماً جنائية إضافية.

يقوم صاحب العمل بإجبار المهاجرين المؤقتين على خرق شروط التأشيرة

تستهدف إحدى القواعد الجديدة أصحاب العمل والجهات الأخرى المعنية بتوفير العمالة الذين يمارسون الضغط على حاملي التأشيرات المؤقتة لانتهاك شروط التأشيرة المتعلقة بالعمل.

دراسة حالة فردية

تشين هو طالب دولي في إحدى الجامعات الأسترالية ويعمل في محطة للوقود. يقبل تشين ساعات العمل في عطلة نهاية الأسبوع المساعدة في تغطية نفقات معيشته.

لكن العمل الإضافي يجعله يتخطى 48 ساعة عمل وهو الحد المسموح به كل أسبوعين بحسب تأشيرة الطالب الخاصة به. يعرف مدير تشين ذلك، لكنه يستمر في منحه نوبات عمل إضافية. كما أن مدير تشين يدفع له أقل من اللازم.

يثير تشين قضية الأجر الزهيد مع مديره. فيقوم هذا الأخير بإخبار تشين أنه ما لم يلتزم الصمت، فسوف يقوم بإبلاغ السلطات عن تشين بسبب عمله فوق الحد المسموح به وقد يتم إلغاء تأشيرته. من المخالف للقانون أصلاً دفع أجر أقل لشخص ما أو السماح لشخص ما بالعمل بشكل ينتهك شروط التأشيرة الخاصة به. وبموجب التدابير الجديدة، يتم أيضاً تفعيل الجريمة الإضافية.



حقوق العمال
المهاجرين



قوانين جديدة لمكافحة استغلال العمال المهاجرين